

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 231 للملك ، أشبه البهيمة . .

قال : وإن رد الموصى له الوصية بعد موت الموصى بطلت الوصية . .  
ش : لأنه أسقط ماله أخذه فيسقط ، كما لو عفى عن شفيعته بعد البيع ، ومراد الخرقى و[]  
أعلم إذا كان الرد قبل القبول ، أما لو كان بعد القبول والقبض فإن الرد لا يصح ،  
والوصية بحالها ، لاستقرار ملكه عليها ، وكذلك لو كان عبد القبول وقبل القبض ، على ظاهر  
كلام جماعة من الأصحاب وأورده أبو البركات مذهباً ، وقال أبو محمد في المغني : إن كان  
الموصى به مكياً ، أو موزوناً صح الرد وبطلت الوصية ، لعدم استقرار الملك ، وإن كان  
غيرهما ففي صحة الرد وعدمه قولان ، بناء على اعتبار القبض في ذلك وعدمه ، وقد فهم من  
كلام الخرقى أنه لو وجد الرد قبل الموت لم يصح ولم يعتبر ، وهو صحيح ، إذ الحق إنما  
يثبت له بالموت ، و[] أعلم . .

قال : وإن مات قبل أن يقبل [ أو يرد ] قام وارثه في ذلك مقامه ، إذا كان موته بعد موت  
الموصى . .

ش : إذا مات الموصى له قبل أن يقبل أو يرد قام وارثه في الرد والقبول مقامه ، في إحدى  
الروايتين ، نقله عنه صالح ، واختاره الخرقى ، لعموم قوله : ( من ترك حقاً فلورثته )  
والقبول حق للمورث ، فثبت للوارث ، كبقية الحقوق ، ( والرواية الثانية ) لا يقوم الوارث  
مقامه ، ويبطل حقه من القبول عليها ، نقلها عبد [] ، وابن منصور ، واختارها ابن حامد ،  
والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم ، لأنه عقد يفتقر إلى القبول ،  
فإذا مات من له القبول قبله بطل العقد كالهبة ، ولأنه خيار لا يعتاض عنه ، أشبه خيار  
الشفعة ، وخياري الشرط والمجلس على المذهب ، ولهذا قال القاضي : إن هذا قيس المذهب .  
وحكى الشريف ، وأبو الخطاب وجهاً أنها تنتقل والحال هذه إلى الوارث بلا قبول ، نظراً  
و[] أعلم بأن القبول لما تعذر ممن له الإيجاب سقط اعتباره ، لمكان العذر ، كما لو كانت  
الوصية للمساكين . .

وقول الخرقى : إذا كان موته بعد موت الموصى . احترازاً مما إذا كان موته قبل موت  
الموصى وقد تقدم ، وقد أشعر كلامه بأن الوصية والحال هذه لا تملك إلا بالقبول ، ولا خلاف  
نعلمه عندنا في ذلك ، إذا كانت لآدمي معين ، [ إلا الوجه المحكى قبل ، وذلك لأنها هبة بعد  
الموت ، فافتقرت إلى القبول كالهبة في الحياة ، قال أحمد رحمه [] : الهبة والوصية واحد  
، ولو كانت الوصية لآدمي غير معين ] كالمساكين ، أو لغير آدمي كالمساجد ، فلا قبول إناطة

بالعذر . .

وربما أشعر كلامه أيضاً بأن القبول لا تشترط الفورية فيه ، بل يصح وإن تراخى ، وهو صحيح ، وإنا أعلم . .

قال : وإذا أوصى له بسهم من ماله أعطي السدس ، وعن أبي عبد الله رحمه الله